اسم المصدر: اليوم

التاريـــخ: 23-09-2009 رقم العـدد: 13249 رقم الصفحة: 30 مسلسـل: 73 رقم القصاصة: 1

في إطار جهد عالمي جماعي

المملكة تتصدى للإرهاب بتجفيف منابع الشر والكراهية

الرياض- عبدالمجيد العاصم

بذلت المملكة العربية السعودية جهودا حثيثة للتصدي للإرهاب محليا وإقليميا .لتؤكد للجميع قيادة وشعبا التوجه في جميع المناسبات رفضها الشديد وإدانتها للإرهاب بكافة اشكاله وصوره وشجبها لهذه الاعمال غير الأخلاقية التي تتنافى مع مبادئ وسماحة ديننا الإسلامي الذي يحرم قتل المدنيين الأبرياء وينبذ كل اشكال العنف والارهاب ويدعو الى حماية حقوق الانسان. والتي تتجلى في صور الإدانة الواضحة بكافة المحافل الدولية لمصدر وأهداف هذا الفكر الإرهابي ، مبينة المملكة استعدادها التام لدعم الجهود الدولية المبذولة لمكافحة الارهاب والإسهام بفعالية في اطار جهد دولي جماعي تحت مظلة الأمم المتحدة وكانت المملكة سباقة بجهودها في السعي لمحاربة الارهاب والوقوف ضده.

إعلان الرياض تضمن تأييد مقترح الملك لإنشاء مركز دولي لمكافحة الإرهاب

اسم المصدر: اليوم

التاريـــخ: 23-09-2009 رقم العـدد: 13249 رقم الصفحة: 30 مسلسـل: 73 رقم القصاصة: 2

ضربات إستباقية متقنة و دعوة سعودية لعقد اتفاقية دولية لمحاربة الإرهاب

ففي مجال جهود المملكة المبذولة في مكافحة الارهاب وتمويله اكدت المملكة رفضها الشديد وادانتها وشجبها للإرهاب بكافة اشكاله وصوره وأيا كان مصدره وأهدافه من خلال تعاونها وانضمامها وإسهامها بفعالية في الجهود الدولية والثنائية المبذولة ضد الارهاب وتمويله والتزامها وتنفيذها للقرارات الدولية الصادرة عن مجلس الأمن ذات الصلة بمكافحة الارهاب ،وشاركت بفعالية في اللقاءات الإقليمية والدولية التي تبحث موضوع مكافحة الارهاب وتجريم الاعمال الإرهابية او دعمها وفقا لاحكام الشريعة الإسلامية التي تطبقها المملكة واعتبارها ضمن جرائم الحرابة والتي تخضع لأشد العقوبات و تعزيز وتطوير الانظمة واللوائح ذات العلاقة بمكافحة الارهاب والجرائم الارهابية وتحديث وتطوير أجهزة الأمن وجميع الأجهزة الأخرى المعنية بمكافحة الارهاب وتكثيف برامج التأهيل والتدريب لرجال الأمن والشرطة وإنشاء قناة اتصال مفتوحة بين وزارة الداخلية ومؤسسة النقد العربي السعودي لتسهيل سبل التعاون والاتصال لأغراض مكافحة عمليات تمويل الارهاب. كما أصدرت هيئة كبار العلماء في المملكة بيانا عام 1999م حول الارهاب حرمت فيه كافة الاعمال الارهابية ،وأدان مفتي عام المملكة والهيئات الرسمية والدينية الأخرى الاحداث الارهابية وشددوا على ان هذه الاعمال محرمة وتعد من كبائر الذنوب ولاتتفق مع احكام الشريعة الاسلامية التي تحارب الارهاب بأنواعه وأسمائه المختلفة ، وتعد المملكة في مقدمة الدول التي تتصدى للإرهاب على مختلف الأصعدة محليا وإقليميا ودوليا فهي سباقة في هذا المجال منذ سنوات عدة كونها عانت ولاتزال تعاني من وقوع حوادث إرهابية من تفجيرات وهجمات تسببت في موت العديد من المواطنين والمقيمين من مختلف الجنسيات واستشهاد عدد من رجال الأمن بالإضافة الى قتل العديد من الارهابيين وإفشال العديد من العمليات الإرهابية ،وذلك باتباع الأسلوب الاستباقي. وفي السياق نفسه دعت المملكة الى عقد اتفاقية دولية لمحاربة الارهاب من خلال عمل دولي متفق عليه في اطار الأمم المتحدة ، ولدعم هذا التوجه عقد مؤتمر دولي لمكافحة الارهاب في الرياض ،حيث صدر عنه مايسمى بـ «إعلان الرياض» تضمن تأييد مقترح خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود حول إنشاء مركز دولي لمكافحة الارهاب ، وأكد الإعلان على أن الارهاب يمثل تهديدا مستمرا للسلام والأمن والاستقرار ولايوجد مبرر او مسوغ لأفعال الارهابيين، فهو مدان دائما مهما كانت الظروف او الدوافع المزعومة ودعا الى أهمية ترسيخ قيم التفاهم والتسامح والحوار والتعددية والتعارف بين الشعوب والتقارب بين الثقافات ورفض منطق صراع الحضارات ومحاربة كل ايديولوجية تدعو للكراهية وتحرض على العنف وتسوغ الجرائم الإرهابية التي لايمكن قبولها في أي دين أو قانون.وشدد على ان الارهاب ليس له دين او جنس او جنسية او منطقة جغرافية محددة وفي هذا السياق ينبغي التأكيد على تهيئة جو من التفاهم والتعاون المشترك يستند الى القيم المشتركة بين الدول المنمية الى عقائد مختلفة ، وأكد على الالتزام بالقرارات الدولية الصادرة عن منظمة الامم المتحدة ذات الصلة بمكافحة الارهاب التي تدعو المجتمع الدولي الى إدانة الارهاب ومكافحته بكافة السبل والتصدي له بجميع الوسائل وفقا لميثاق الأمم المتحدة نظرا لما تسببه الأعمال الإرهابية من تهديد للسلام والأمن الدوليين. كما أكد على أن الأمم المتحدة هي المنبر الأساسي لتعزيز التعاون الدولي ضد الإرهاب. وتشكل قرارات مجلس الأمن ذات الصلة أساسا متينا وشاملا لمحاربة الارهاب على المستوى العالمي وينبغي على كل الدول الامتثال الكامل لأحكام تلك القرارات. أما في مجال تنظيم العمل الخيري فقد قامت المملكة العربية السعودية بتحديث الانظمة والأساليب وفقا للمتغيرات والتطورات لضمان المتابعة المستمرة للأعمال الخيرية والإغاثية في الداخل والخارج وعدم إساءة استخدامها، ومنها خضوع كافة الجمعيات الخيرية العاملة والموجهة نشاطها محليا لإشراف وزارة الشؤون الاجتماعية والحظر على هذه الجمعيات الخيرية من تقديم المساعدات خارج المملكة أو التعاون مع أية جهات خيرية خارج المملكة وإنشاء الهيئة السعودية الأهلية للإغاثة والأعمال الخيرية في الخارج لتتولى عملية الإشراف والمتابعة للأعمال الخيرية والإغاثية السعودية في الخارج وهذه الهيئة أنشئت لتنطوي تحتها اعمال الهيئات والمؤسسات واللجان والبرات الخيرية السعودية العاملة في الخارج لتكون المملكة على بينة تامة من وصول هذه المساعدات الى المستفيدين منها مباشرة وللأغراض التي خصصت لها.